الأمم المتحدة

A/58/PV.48

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٨**
الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٠.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقريرا الأمين العام (A/58/216 و A/58/323)

مذكرة من الأمين العام (A/58/436)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3، الجزآن الأول - الثاني)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومذكرة من الأمانة العامة (A/58/77 و Add.1 و Add.2)

ورقة اجتماع (A/58/CRP.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يعكس توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية القرارات الحاسمة التي اتخذناها على أعلى المستويات السياسية لمجابهة تحديات تمويل التنمية في جميع أرجاء العالم، وخاصة في البلدان النامية. وهو أيضا يرسم الأهداف التي حددناها لهذا الغرض.

إن نهج مونتيري المتميز بالجمع بين جميع الأطراف المعنية بعملية تمويل التنمية، جعل من الممكن القيام بمعالجة شاملة للمسائل المشتركة بين القطاعات في التجارة، والتمويل والتنمية. وقد قوبل توافق الآراء بالتهليل كنهج عملي لتمويل التنمية، وكدليل هام للعمل المشترك في هذه الناحية الأساسية على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية، والمؤسسية. وذلك يُفسر الالتزامات المقطوعة والأولوية المتعهد بها لتنفيذ الإجراءات المترتبة على توافق الآراء.

وفي مونتيري، استوثقنا من أن تنفيذ ومتابعة وثيقة رئيسية مثل توافق الآراء لن يتركا للظروف. ويتعين أن نبدأ الآن في عملياتنا التي تجري مرة كل سنتين للتقييم والتخطيط المستقبلي في مجال تمويل التنمية في هذا الحوار الرفيع المستوى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-58673 (A)

الذي يستغرق يومين. وموضوعنا، ”توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“، يوجهنا بوضوح صوب ما هو متوقع منا.

لقد قمنا بعمل جيد في عملية المتابعة هذه. وتفيد التقارير بأن جميع الموائد المستديرة الوزارية التي عقدت بالأمس تناولت القضايا قيد النظر بصورة مباشرة وصريحة وفعالة. وإنني أثني على جميع المشتركين في الموائد المستديرة. وقد عقدت أفرقة المجتمع المدني وقطاع الأعمال دورات منتجة أيضا في يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ومما لا شك فيه أن مناقشاتنا هنا اليوم ستستنير بهذه المداولات السابقة.

وأعتقد أن الجزء الرفيع المستوى من أعمالنا لا بد أن يستنير الآن بهذه النظرة الواقعية كي يتسنى لنا أن نقيم بصورة حقيقية التقدم الذي أنجزناه والسرعة العاجلة التي يتعين أن تؤدى بها المهام المقبلة، على حد سواء. إن تقريرنا التقييمي، وفقا لأي معيار، تقرير مختلط. وعلى الجانب الإيجابي – ويتعين عليّ أن أقول الجانب الجدير بالثناء – شاهدنا زيادة بلغت حوالي ٤,٨ في المائة في المساعدة الإنمائية بعد انعقاد مؤتمر مونتيري مباشرة. ووصلت مساعدات بعض البلدان المانحة إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو بنسبة ٠,٧ في المائة والتزمت ببلوغ نسبة ١ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦. وحددت بلدان أخرى جداول زمنية – على سبيل المثال، سنة ٢٠١٢ – لبلوغ نسبة ٠,٧ في المائة. وقرر الاتحاد الأوروبي أن يزيد بصورة جماعية مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٩ من إجمالي الدخل القومي بحلول سنة ٢٠٠٦ كخطوة أولى نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة. وثمة علامات واعدة أيضا تدل على احتمال أن تزيد بلدان أخرى مساعداتها الإنمائية الرسمية ولكن ربما تظل أقل من الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة. وفي هذا الصدد، من المثير للاهتمام ملاحظة أن التعهدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة، تُقدم بين نفس مجموعة البلدان التي تمول أنشطة التنمية في العادة.

وثمة علامات جديدة ومشجعة تشير إلى إيجاد حل لأزمة الدين، تتضمن أفكارا، مثل اتباع نهج تشريعي شامل لإعادة هيكلة الديون الخارجية التي تقع على عاتق الحكومات وتجري الآن مناقشة استخدام شروط للإجراءات الجماعية.

وهناك بلدان نامية كثيرة وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعمل، من جانبها، لتهيئة بيئة مواتية على الصعيد الوطني، وذلك بتعزيز الإدارة الاقتصادية و النهوض بالمشاركة الديمقراطية، وفقا لما نادى به توافق آراء مونتيري.

ولكن، بصورة عامة، لم يكن الجانب الآخر من تقرير أدائنا مشجعا. فقد انخفض صافي التدفقات المالية الخاصة إلى عدد كبير من البلدان النامية أو أصبحت تدفقات سلبية. وهناك تغيير ضئيل فيما يتعلق بتحديات من قبيل الافتقار إلى إمكانيات الوصول إلى الأسواق، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، والديون، وتدهور الحالة في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، والنزعة الحمائية والإعانات المالية الزراعية، والافتقار إلى مشاركة البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية الدولية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل الوصول إلى مبلغ الـ ٥٠ بليون دولار الإضافي للمساعدة الإنمائية الرسمية المطلوب سنويا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والفشل في تحقيق تقدم ملموس في العلاقات التجارية، في مؤتمر كانكون، لم يقرّبنا من مسعانا إلى الإنصاف والتكافؤ وتعزيز فرص البلدان النامية.

وفي بعض الحالات، تسببت الظروف الخاصة في تعويق التقدم صوب تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. وعلى سبيل المثال، أسفر الكفاح المدني و الصراع العسكري

عن تعويق التنمية في عدد من أضعف البلدان والمجموعات السكانية. ولا تزال الرعاية الصحية الأساسية غير كافية بدرجة تُنذر بالخطر في عدد كبير من البلدان.

وفي هذا الجزء الرفيع المستوى من حوارنا، ينبغي أن نناقش علنا وبصراحة جميع القضايا التي تمثل عائقا للنجاح في تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي أو المؤسسي. وإذا أردنا أن نستخدم هذا الحوار بصورة فعالة، لا بد أن نكون صرحاء في سؤال أنفسنا أسئلة سديدة لنصل إلى إجابات سديدة.

فعلى سبيل المثال، هل تحتل منظومة الأمم المتحدة موقعا يمكّنها من التأثير الملائم على عملية تمويل التنمية؟ وهل اتخذت خطوات كافية لتحسين الاتساق والكفاءة فيما بين الوكالات المانحة؟ وفيما يتعلق بالشراكات، هل بذلت جهود كافية لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء؟ وفيما يتصل بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ماذا ينبغي أن يكون دورهما في متابعة التقدم المحرز واقتراح المزيد من الخطوات الرامية إلى تنفيذ الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري؟

أطرح هذه الأسئلة لأني أعتقد أن لإجاباتها أهمية أساسية فيما يتصل بالأعمال المقبلة. وأطرحها أيضا على أمل أن تساعدنا على تحديد بعض القضايا ذات الصلة التي لا بد أن نتصدى لها ونعالجها في حوارنا التفاعلي لكي نمضي قدما بحسم ولكي ننفذ توافق آراء مونتيري بفعالية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): ثمة حقيقة صارخة ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا في هذا الحوار الجيد التوقيت: في عام ٢٠٠٢، وللسنة السادسة على التوالي، قدمت البلدان النامية تحويلات صافية من الموارد إلى البلدان الأخرى. وفضلا عن ذلك، شهدت السنة الماضية أكبر عملية تحويل سلبي للموارد على الإطلاق: إذ بلغت تلك التحويلات ٢٠٠ بليون دولار. وقد استمعنا من فورنا إلى الرئيس عندما تكلم عن هذه القضية.

وبطبيعة الحال، هذه مسألة معقدة. فالأرقام الإجمالية يمكن أن تخفي تباين الأداء، وثمة أخبار طيبة هنا وهناك. ولكن حتى إذا ما أخذنا كل عبارات اللطف والفوارق الدقيقة في الاعتبار، نجد أن النتيجة العامة تستعصي على الفهم. إذ ينبغي أن تنتقل الأموال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، ولكن تلك الأرقام تدل على أن ما يحدث هو عكس ذلك. فالأموال التي كان ينبغي أن تعزز الاستثمار والنمو في البلدان النامية، أو تستخدم في بناء المدار والمستشفيات، أو لكفالة تدابير أخرى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجري تحويلها بدلا من ذلك إلى الخارج. وبالرغم من توفر فرص طيبة للاستثمار في العالم النامي وتحسين السياسات الاقتصادية، يحول الخوف والتشكك دون استخدام الأموال حيث تمس الحاجة إليها.

وإن أردنا ألا يكون ما نقوله بشأن تمويل التنمية كلاما أجوف، وإذا كان لتمويل التنمية أي معنى، يتعين علينا أن نعكس هذه الموازنة السلبية ونصلح النظام لكي تستفيد جميع البلدان، وجميع الشعوب – ولا سيما أفقرها.

ذلك هو الهدف الذي اجتمعنا عليه كلنا في مونتيري في السنة الماضية. ونظرا للأحداث الدرامية التي عشناها منذ ذلك الحين – من الحرب في العراق وما تلاها إلى النكسة التي أصابت المفاوضات المتعلقة بالتجارة في كانكون – قد يبدو أن المؤتمر كان في عالم آخر. ولذلك، أرى أن من المفيد، في

ظل الانقسامات العالمية في الوقت الراهن، أن نستعيد بعض الروح التي سادت منذ ١٨ شهرا مضت فقط.

قطعا لم تكن مونتيري من دون توتر واختلافات، ولكننا حققنا تقدما حقيقيا هناك. ويتعلق التقدم الذي يتذكره معظم الناس بالمساعدة الإنمائية الرسمية: إذ أن الالتزامات الجديدة التي تم التعهد بها في مونتيري عكست اتجاه ما كان يجري خلال عقد من الانحدار أو الركود المثير للقلق والمدمر. ولكن ينبغي ألا ننسى رسائل مونتيري الأخرى.

أولا، فتحت هذه العملية آفاقا جديدة، إذ جمعت بين كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة – وليس أقلهم مختلف وزارات في الحكومة ذاتها تحت مظلة الأمم المتحدة بغية تحسين اتساق السياسات العامة.

ثانيا، رسخت مونتيري رؤية الشعوب والبلدان الفقيرة باعتبارها شركاء في عملية التنمية، وبوصفها مصدر مبادرات لم يستغل، وليست مثارا للشفقة.

ثالثا، وربما الأهم أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد اعترفت بمسؤولياتها المشتركة ومساءلتها المشتركة، وذلك إقلاع حميد عن الممارسة الاستقطابية المتمثلة في الإشارة إلى ما لا يفعله الآخرون.

وكانت النتيجة اتباع نهج جديد للتعامل مع مسائل تمويل التنمية، وهو نهج لا بد أن نبقي عليه. وقد أُصدر تقريري بشأن تنفيذ الالتزامات والاتفاقات المعقودة في مونتيري (A/58/216) قبل عدة أسابيع. وآمل أن تكونوا على استعداد لتحسين السجل المختلط للتقرير.

ففي حين ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية، فهي لا تزال أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وقد شهدنا جميعا ما يمكن أن تفعله التجارة لإيجاد الوظائف والثروة، لكننا نعلم أيضا كيف تقوض الإعانات والتعريفات الجمركية مقدرة البلدان الفقيرة على المنافسة الشريفة في النظام التجاري الدولي والخروج من دائرة الفقر. وتدني الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الذي يتركز في واقع الأمر في أقل من عشرة بلدان. ولا يزال عدد كبير جدا من البلدان النامية ينوء بعبء الديون، مما يوضح أن الافتراضات القائمة وراء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت من نواح كثيرة مفرطة في التفاؤل، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى إنشاء إطار دولي لإعادة هيكلة الديون.

وما زال العديد من البلدان عرضة للتقلبات في أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز النظام المالي الدولي. وتبقى بلدان كثيرة جدا مستبعدة من المشاركة المفيدة في عمليات صنع القرار في الهيئات الدولية الرئيسية بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية – وهو عجز ديمقراطي يؤدي إلى تقويض الثقة وعرقلة التقدم.

وثمة أعمال ملحة كثيرة تنتظرنا في كل من هذه المجالات، وقد أعددت توصيات للمساعدة على تحديد معالم الطريق أمامنا. كما دعوت إلى اتخاذ خطوات لمساعدتنا على تحقيق المزيد من النتائج خلال اجتماع الربيع السنوي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويحتاج ذلك الاجتماع إلى تحضير أفضل وأكثر تركيزا إن أردنا له أن يحقق الدور الخاص الذي أوكله إليه توافق آراء مونتيري، بوصفه راعيا للاتساق والتنسيق والتعاون.

وفي نهاية المطاف، يتوقف التقدم على القيادة التي تستطيع التغلب على القيود المحلية وتدرك عمق الارتباط بين

مصائر شعوب العالم، وتلتزم بتعددية الأطراف بوصفها السبيل الواقعي لتحقيق الازدهار المشترك.

إننا نجتمع هنا مرة أخرى في قاعة واحدة – وزراء وكبار موظفي الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف المسؤولة عن المالية والتجارة والشؤون الخارجية والتعاون من أجل التنمية، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. ونحن نواجه اقتصادا مضطربا وتوترات اجتماعية واسعة النطاق ومفاوضات تجارية متعثرة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى نقطة انطلاق حقيقية خلال محادثات منظمة التجارة العالمية التي تعقد في كانون الأول/ديسمبر في جنيف. وعلينا أن نبقى معا، وأن نبقى مشاركين، وأن نعمل على نجاح هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد غيرت روزنتال، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد روزنتال (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالاسبانية): هذه مناسبة هامة ويسرني جدا أن أشارك في هذه الجلسة بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهذه مناسبة هامة لأنني مقتنع بأن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية كان أكبر إسهام من نوعه للأمم المتحدة، على مدى تاريخها، في جهد التنمية. ولن يتسنى لأي جهة سوى للأمم المتحدة، وبمساعدة قليلة من أصدقائها، عقد اجتماع يستقطب كل هذا العدد من رؤساء الدول أو الحكومات بهدف وضع التنمية على قمة جدول الأعمال الدولي. وربما لا يمكن إلا لمؤتمر الأمم المتحدة هذا أن يرسم خريطة طريق للتنمية في وضوح الخريطة الواردة في توافق آراء مونتيري، والقائمة على أساس إعلان الألفية.

ولم تنل التنمية زخما كبيرا في جدول الأعمال الدولي فحسب وإنما تجاوز توافق الآراء مجرد الخطابة وذهب بعيدا في بيان المهام التي يتعين القيام بها، ومن ينبغي أن يضطلع بها، وكيف ينبغي أن تتفاعل مسؤولية كل بلد مع مسؤولية المجتمع الدولي، وكيف ينبغي أن ننظم أنفسنا بغية تنفيذ ما يتصل بتوافق الآراء. وقد أُشرب التركيز على العلاقات – بين الحكومات والمجتمعات المدنية، وبين الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية، وبين وزارات الخارجية والزملاء في وزارات الاقتصاد – الروح التي عززها الميثاق. ويقدم توافق آراء مونتيري بوضوح المبادئ التوجيهية لمن يرسمون السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي، كما ينشئ آلية للمتابعة. وهذه الآلية تحديدا هي ما نسعى الآن إلى تحسينه.

وربما يذكر الأعضاء أن الفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري تحدد العناصر الضرورية لأنشطة الرصد والمتابعة. وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٤ نيسان/أبريل الماضي أول اجتماع ربيعي له بعد مونتيري حيث كانت له نتائج واعدة. وستجدون تقريري عن هذا الاجتماع صادرا بوصفه الوثيقة A/58/77 بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان المضمون العام لحوارنا، الذي يتناسب مع ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو زيادة الترابط والتعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري. وثمة طريقة أخرى لوصف هذا المضمون تتمثل في تحديد من يعمل ماذا وكيفية العمل معا. وقد أجرينا حوارا مفيدا، على مستوى ممثلينا الحكوميين الدوليين المعنيين وبين أماناتنا وموظفينا المعنيين على حد سواء. وكان التجديد الجدير بالملاحظة في اجتماع الربيع هو التمثيل الحكومي الدولي لمنظمة التجارة العالمية للمرة الأولى.

وكما يحدث في كل العمليات المعقدة، نلاحظ أننا أحرزنا تقدما مثلما عانينا من الانتكاسات. قطعا، إن نتائج

المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون تقع ضمن الفئة الأخيرة، ولكن لا بد لنا من المثابرة. وإذا عملنا معا، سنحقق النجاح. وإنني متأكد من أنني أمثل شعور جميع البلدان الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حينما أتعهد بأننا، من جانبنا، سنفعل كل ما في وسعنا للاضطلاع بالدور الذي كلفنا به في توافق آراء مونتيري، بما في ذلك إمكانية المساعدة، عندما تظهر عقبات في الطريق، على توضيح الطريق إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جيمس وولفينسون، رئيس البنك الدولي.

السيد وولفينسون (البنك الدولي) (تكلم بالانكليزية): إن هذه مناسبة تاريخية بالنسبة للبنك الدولي، لأنني اعتقد أنها المرة الأولى التي يخاطب فيها رئيس البنك الدولي الجمعية العامة بشأن أي موضوع. ومن المهم، بطبيعة الحال، أن نكون معا بشأن موضوع التمويل من أجل التنمية، وهو موضوع يوحدنا وموضوع تتعرض بشأنه الشراكة التي بيننا للاختبار والتمحيص كل يوم. ونحن مسرورون بشكل خاص لكوننا هنا، كما أنني مغتبط لكوني هنا في وجود الأمين العام، الذي تحظى قيادته في هذه الأمور بأهمية فائقة كما أنها أساسية للغاية في سبيل التوصل إلى عالم أفضل، وإلى عالم سلمي يمكن أن تتحقق فيه التنمية.

وبينما نستعرض النتائج المحرزة حتى الآن في جدول أعمال مونتيرى يمكننا، كما قال الأمين العام من فوره، أن ننظر إلى توافق الآراء الذي توصلنا إليه في مونتيري ويمكننا أن نتناول ما أحرزناه من تقدم من حيث عمل كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تعهداتها التي قطعتها في مونتيري.

واسمحوا لي أن أقول على سبيل الملاحظة المبكرة إن مما أثرى فهمنا للطريقة التي يمكننا أن نتناول بها الشوط الذي قطعناه حتى الآن بشأن التنمية، الجلسات المختلفة التي عقدتها هذه الهيئة بعد مونتيري – العمل بشأن البيئة والعمل بشأن نوع الجنس والعمل بشأن المسائل الاجتماعية – التي وفرت جميعها لنا جدول أعمال في المؤسسات المالية الدولية أثرته ملاحظات هذه الهيئة وشركائها.

وإذ أنتقل إلى مسألة أين نحن، يتعين علينا أن نتناول ببساطة التعهدات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد بينت البلدان المتقدمة النمو أنها ستتابع الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية. فإذا ما عالجت البلدان النامية مسائل تعزيز القدرات وتعزيز الأنظمة القانونية والقضائية والمالية ومكافحة الفساد، التي تشكل جميعها تعهدات قطعت وأكدت من جديد في مونتيري، في حالة أفريقيا، في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن البلدان الغنية، في المقابل، بينت أنها ستساعد على بناء القدرات وتقدم مساعدة إنمائية إضافية كما أنها ستفتح أسواقها للتجارة.

وفي الواقع أحرز تقدم على الجانبين معا. إذ اتخذت البلدان النامية فعلا خطوات فيما يتعلق بتعزيز الحكم وببناء بنياتها الأساسية للأنظمة القانونية والمالية و، إلى حد ما، بمكافحة الفساد. ولكنني أعتقد أنه ليس من عدم الإنصاف القول بأنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وكما علقت في خطابي للاجتماع السنوي، لا توجد أسرار في البلدان الممثلة هنا. فالجميع يعلمون الخطوات التي يلزم اتخاذها، والمسألة هي العمل. والجميع يعلم أين توجد الفجوات في الهيكل وأين يوجد الفاسدون، ولكن من العسير التقدم إلى الأمام. ومع ذلك، من الضروري فعل ذلك، إذا أريد الوفاء بأهداف مونتيري. والحافز هو تهيئة عالم أفضل وفرص أفضل، يحتاج السعي إليها إلى الدعم من البلدان الغنية.

والتقدم هنا في أفضل حالاته مختلط. نعم، شهدنا الوعد بتوفير ١٨ بليون دولار للتمويل الإضافي خلال الأعوام الثلاثة القادمة كما أننا مسرورون لذلك وممتنون. نعم، شهدنا المناقشات الجارية بشأن انفتاح التجارة ولكن، مرة أخرى، من المنصف القول إنه مع مشاكل كانكون ومع إعادة تقييم الاحتياجات المالية، تحتاج الاستجابة للمسائل التي طرحت في متابعة مونتيري إلى اهتمام زائد وكبير. إننا، في مؤسستنا، نشعر بالقلق حيال عدم التوازن الموجود من حيث تخصيص الموارد وتخصيص الاهتمام بشأن عملية التنمية – تخصيصات نجد أنفسنا ننفق فيها ٨٠٠ بليون دولار على الدفاع و ٥٦ بليون دولار على المساعدة الإنمائية – ونجد من حيث تحركات الناس في جميع أرجاء العالم أن تحويلات العمال المهاجرين فيما وراء البحار التي تبلغ ٨٠ بليون دولار، تجعل المساعدة الإنمائية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو تبدو ضئيلة.

وليست المسألة مسألة افتقار إلى حسن النية أو افتقار إلى الهدف. فقد شهدنا تقدما جيدا وقيادة من جانب زملائنا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولكن، إذا أريد لنا فعلا أن نعالج مسائل النجاح في جدول أعمال مونتيري، فمن الضروري لنا جميعا إذن أن نحسن تصرفنا – البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمؤسسات الدولية. إننا ننظر إلى أنفسنا وإلى الطرق التي يمكن بها أن نزيد فعاليتنا ونتمكن من بناء جهد أكثر تنسيقا ومتابعة لجدول أعمال روما.

ويسرني أنني خلال الأسبوعين الأخيرين، عقدت اجتماعا بناء بشكل كبير مع الممثلين المحليين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأود أن أؤكد للجميع في هذه القاعة أن رغبة مؤسستنا هي العمل بصورة ودية وعلى نحو وثيق مع منظومة الأمم المتحدة، لأننا نؤمن بأنه لا يمكن إحراز نتائج فيما يتعلق بجدول أعمال مونتيري، ما لم نعمل بوصفنا شركاء، أنتم ونحن معاً، مع أصدقائنا في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأعتقد أننا أحرزنا بعض التقدم، ولكن، لا بد من القول، إنني اعتقد أن هناك الكثير جدا مما يتعين القيام به في بيئة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هورست كوهلر، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

السيد كوهلر (صندوق النقد الدولي) (تكلم بالانكليزية): بينما نجتمع هنا، هناك أنباء جيدة هامة. إن النظرة العامة للاقتصاد العالمي تتحسن. وتتعزز آفاق الإنعاش في الاقتصادات المتقدمة النمو، تقودها التطورات في الولايات المتحدة. وهذه أنباء طيبة بالنسبة للأسواق الناشئة ولاقتصادات البلدان النامية، التي استفادت أيضا من بيئة السوق المالي المساندة. ولكننا نعلم أنه لا تزال هناك مخاطر. والخطر الرئيسي ضمن هذه الأخطار هو اعتماد الاقتصاد العالمي المفرط على النمو في الولايات المتحدة والاختلالات العالمية في الحساب الجاري الناجمة من ذلك. ولا بد أن تكون تسوية هذه الاختلالات بطريقة منظمة الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية الدولية. وهذا يقتضي نهجا تعاونيا يشمل جميع البلدان والمناطق الرئيسية. ويجب أن يعزز هذا النهج قوى النمو المحلية، خاصة في أوروبا واليابان، وأن يبني على الزخم الجديد من أجل الإصلاح الهيكلي.

ويظل النمو السليم والمستدام الشرط الأهم الوحيد لإحراز تقدم حاسم في محاربة الفقر. ولدينا الآن في الأهداف الإنمائية للألفية أهداف يمكن قياسها. والدعامتان اللتان يقوم عليهما توافق آراء مونتيري – اللتان تعكسهما أيضا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا – تعطياننا إطارا سياسيا مشتركا يحدد مسؤوليات البلدان النامية والمجتمع الدولي في العمل على تحقيق تلك الأهداف.

وبوجود العمليتين المتمثلتين في أوراق استراتيجيات الحد من الفقر ومبادرة الدين المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أصبحت لدينا الأدوات العملية للوصول إلى الأهداف المتفق عليها. ويجري الآن العمل في هاتين العمليتين، وتحققان نتائج في بلدان عديدة – مع أنهما أبطأ مما كنا نتمنى جميعا. وهناك بالطبع مجال للتحسين.

لكن، عندما نقّيم النتائج، يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان أنه يجب إحراز التقدم على أرض الواقع، في كل بلد على حدة. ولقد حان وقت التنفيذ المواظب، وليس العودة إلى البحث عن استراتيجيات إنمائية جديدة كل ستة شهور.

وسيواصل صندوق النقد الدولي أداء دوره في تنفيذ توافق آراء مونتيري. ونحن في عملنا مع الأعضاء ذوي الدخل المنخفض، نركز على مجالات تخصصاتنا الأساسية، وهي مساعدتهم على وضع إطار للسياسات والمؤسسات الاقتصادية الكلية، وهو ما لا غنى عنه للنمو المستدام والاستثمار وإيجاد الوظائف. ولتحقيق ذلك، قلصنا نطاق مشروطيتنا بتركيزها على المجالات الأساسية لتحقيق الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلي. ونحن نعمل بكد لتحسين اصطفاف عملية أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، وإطار الميزانية الوطنية، ومرفقنا لإقراض ذوي الدخل المنخفض، ومرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو.

وما زلنا نعزز مساعداتنا التقنية وبرامجنا التدريبية الهادفة إلى بناء القدرات والمؤسسات القوية في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال مراكزنا الإقليمية للمساعدة التقنية في المحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الآونة الأخيرة في شرق وغرب أفريقيا. ونحن نعمل على تعزيز قدرات أعضائنا المنخفضي الدخل على حماية أنفسهم من الصدمات الخارجية المنشأ والتصدي لها عندما تحدث. وفي الواقع، أجريت بالأمس مناقشة مثمرة وصريحة جدا مع ''المائدة الكبيرة'' التي تنظمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك مع جيم وولفينسون.

ومن منطلق استشراف المستقبل، نحن منخرطون في مشاورات شاملة مع أعضائنا ومانحينا والمجتمع المدني ليوجهونا في أعمالنا المقبلة مع البلدان المنخفضة الدخل. ويهمني هذا الحوار حقا، وسأكون فيه صاغيا. وآمل أن يصغى الجميع أيضا إلينا. فهدفنا الأساسي ضمان أن تكون مشاركتنا مكملة لعمل الشركاء الإنمائيين الآخرين على تحقيق هدفنا المشترك، وهو إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتبار ذلك إسهاما ملموسا في مكافحة الفقر.

ولكن توافق آراء مونتيري يمتد إلى أبعد من تخفيف حدة الفقر. فهو يهدف أيضا إلى بناء نظام مالي دولي أقوى يساعد جميع البلدان على جني ثمار العولمة. و ما فتئ الصندوق خلال السنوات الأخيرة الماضية يشارك مع المجتمع الدولي في عملية إصلاح مكثفة، وأعتقد أننا أحرزنا تقدما. ونحن نركز أكثر على مواطن الضعف في القطاعات المالية وأسواق المال الدولية. ونعزز إطار القواعد للاقتصاد الدولي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، بوضع وتنفيذ المعايير والمدونات القانونية الدولية. وما زلنا نبحث سبل تحسين إدارة الأزمات، وحل الأزمات عندما تحدث بالفعل. وبكل التواضع الواجب، أعتقد أننا قدمنا، على سبيل المثال، إسهاما إيجابيا في التطورات التي تحدث في البرازيل.

إجمالا، أعتقد أن عملنا قد أسهم في سهولة التكيف اللافتة للنظر للنظام المالي الدولي في مواجهة الصدمات غير المسبوقة في السنوات الثلاث الماضية. ولكن لا يزال الترابط المتزايد بين اقتصادات العالم يشكل تحديات جديدة لبلداننا

الأعضاء ولصندوق النقد الدولي. ولا يوجد مجال للرضا عن الذات. ولذا يجب علينا، في عملنا، أن نولي اهتماما أكبر للروابط بين البلدان والمناطق، وأن نمارس الحياد، لأن الأزمات يمكن أن تبدأ في الأسواق الناضجة كما تبدأ في الأسواق الناشئة. وتحسين قدرتنا على تحديد المخاطر ومواطن الضعف في مرحلة مبكرة، وتكثيف عملنا المتعلق بالأنظمة المالية المحلية وأسواق المال الدولية، يجب أن يؤديا دورا مركزيا في تلك العملية. وأود أن أضيف أنني سأغدو مسرورا جدا إذا استطعنا إقامة نظام إنذار مبكر أيضا بالنسبة للتطورات السياسية والصراعات المسلحة. فنشوب الصراعات المسلحة يفاجئنا دائما، وأعتقد أن شيئا ما لا بد أن يتغير هنا.

إن فعالية صندوق النقد الدولي بوصفه مؤسسة تعاونية تعتمد على حيازة كل الأعضاء لصوت وتمثيل ملائمين. وهذا أمر متفق عليه. ومن أجل ذلك، اتخذنا نحن في صندوق النقد الدولي مؤخرا عددا من الخطوات لتعزيز قدرة مكاتب المديرين التنفيذيين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ترمي إلى تعزيز مشاركتها في صياغة السياسات وفي صنع القرارات. وسيواصل المجلس التنفيذي بحث مسألة الحصص والتمثيل والأصوات، وسيقدم تقريرا عنها في نيسان/أبريل المقبل إلى محافظينا، وهم المناط بهم مسؤولية اتخاذ القرارات.

وسعينا إلى إيجاد حلول عالمية للمشكلات العالمية يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، التعاون من أجل الصالح المشترك العالمي. وتوافق آراء مونتيري هو إطارنا السياسي المشترك في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الجهد، يتعين على جميع الشركاء الإنمائيين أداء دورهم. وينبغي لنا أن نقاوم النفاق وأن نتقبل المسؤوليات الخاصة بنا. فالاقتصادات المتقدمة يتعين عليها تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وخفض الإعانات التي تشوه التجارة وتقديم مساعدات مالية أكبر – ومنسقة بشكل أفضل. والبلدان النامية يتعين عليها مواصلة المسيرة نحو تعزيز السياسات الاقتصادية والحكم الرشيد. فلا يزال هناك الكثير من الإهدار بسبب الإدارية السيئة. والتنفيذ والتحسين المطردان هما الأساس لإحراز التقدم في كفاحنا المشترك ضد الفقر، وصندوق النقد الدولي مستعد لأداء دوره في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فرنسيسكو تومبسون – فلورس، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

السيد طومسون – فلوريس (منظمة التجارة العالمية) (تكلم بالانكليزية): إن أعظم الرحلات لا تبدأ بأول خطوة، ولكن تبدأ بالتفكير ''إلى أين نحن ذاهبون؟''

في عام ٢٠٠٠، أي في فجر الألفية الجديدة اجتمع زعماء العالم في هذا المبنى لوضع مسار نحو عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا، عالم أكثر أمنا يقل فيه الفقر والجوع وتزداد فرص التعليم، عالم أكثر صحة، يُقيت الأجيال المقبلة.

وبعد ذلك بعامين، اجتمع الزعماء مرة أخرى – هذه المرة في مونتيري – لتحديد الأدوات التي نحتاج إليها لتسهيل رحلتنا. ولن نصل إلى مقصدنا إلا إذا عملت الحكومات معا بشجاعة والتزام وإلا إذا أوفى المجتمع الدولي بوعده بدعم جهودها. وتتطلب تعبئة الموارد من أجل التنمية سياسات اقتصادية سليمة وحكما رشيدا على الصعيد المحلي. وتتطلب بيئات مواتية للاستثمار الأجنبي. وتتطلب المساعدة وتخفيف أعباء الدين الخارجي.

وفي هذا الصدد، سجل التاريخ أنه في عام ٢٠٠١، في الدوحة، قطر، اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على استهلال جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، واتفقوا أيضا على أنه ينبغي أن تكون

قضايا التنمية وشواغل البلدان النامية في قلب هذه المفاوضات.

إن مفاوضات برنامج الدوحة الإنمائي واسعة النطاق. وهي تغطي التنفيذ، والزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وقواعد منظمة التجارة العالمية، وتسوية الخلافات، والتجارة، والبيئة. ويجري التفكير في قضايا جديدة: التجارة والاستثمار، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة – ما تُسمى بمسائل سنغافورة.

وتلك المفاوضات طموحة أيضا. فهي تتعلق بالاحتفاظ بالمكاسب الكبيرة من الجولات السابقة وتحقيق مكاسب جديدة. وتتعلق بتحسين شروط التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق، ولا سيما بالنسبة للبلدان الفقيرة، وتتعلق بتهذيب القواعد التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول وتوضيحها وتعزيزها.

إن الرابطة بين التجارة وبرنامج الدوحة الإنمائي وبرنامج المجتمع الدولي الأوسع للتنمية وتخفيض مستوى الفقر رابطة راسخة. وتحتاج البلدان الفقيرة إلى معرفة سبيلها للخروج من الفقر، وبينما يمكن أن تصبح التجارة محركا رئيسيا لذلك النمو، فإن منتجات البلدان النامية تواجه حاليا العديد من العوائق في دخول أسواق البلدان الغنية. وتواجه البلدان النامية دعما زراعيا كبيرا للمنتجات في البلدان الغنية يخفض أسعار منتجاتها. وإذا ما أسفرت مفاوضات الدوحة عن نتيجة بعيدة المدى ومتوازنة، يمكنها أن تسهم إسهاما هائلا في إيجاد الموارد لتمويل التنمية.

ولتوضيح هذا الزعم، يمكن، وفقا لأحد تقديرات البنك الدولي، لجولة مفاوضات الدوحة إذا ما نجحت أن ترفع الدخل العالمي بما يصل إلى ٥٢٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥، وستحصل البلدان النامية على أكثر من ثلثي هذا المبلغ وسيساعد على إخراج ١٤٤ مليون شخص من الفقر. وينبغي أن نقارن ذلك المبلغ بمبلغ الـ ٥٦ بليون دولار الذي تقدمه البلدان الغنية كل عام في صورة مساعدة إنمائية وغوث للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والذي يتوقع أن يصل إلى ٤٠ بليون دولار بالقيمة الحالية من جميع الدائنين.

وهذا بالطبع مجرد تقدير، ويمكن أن نعترض على المبلغ. ولا أريد أن أقلل من أهمية المعونة وتخفيف الديون للبلدان النامية، فهذا الدعم حيوي ويجب أن يستمر بل ويزيد. ولكن سيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٥٠ بليون دولار إضافي سنويا بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الحالية. ولذا إن رسالتي الأساسية هي: إذا صممت الحكومات، يمكن أن تؤدي جولة مفاوضات الدوحة إلى فوائد هائلة – فوائد تتخطى بكثير ما يمكن تحقيقه في أي مجال من الأنشطة الاقتصادية الدولية.

قبل فترة وجيزة، تعرضت مفاوضاتنا التجارية في اجتماع كانكون لنكسة. فبينما أنجز قدر كبير من العمل المهم في ذلك الاجتماع، لم يتمكن الوزراء المجتمعون من الاتفاق على جدول أعمال زمني لإنجاح المفاوضات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد اختتم الاجتماع نهائيا في اليوم الأخير حينما أخفق الوزراء في التوصل إلى توافق آراء بشأن بدء مفاوضات جديدة فيما يتعلق بمسائل سنغافورة.

وبالطبع بعد أن انجلى الغبار شهدنا كما هائلا من التحليلات والتفسيرات بشأن ما حدث. ولكن يتعين على الأعضاء أن يتحملوا المسؤولية الجماعية عن نتيجة المؤتمر الوزاري في كانكون. ولا أعتقد أنه من الحكمة أو الدقة أن نلقي باللوم على أي بلد بعينه أو على أي مجموعة من البلدان. ولن يجدي دخولنا في عملية مطولة وغير ذات فائدة

في نهاية المطاف من إلقاء اللوم وتوجيه أصابع الاتهام والتجريم.

لقد كان اجتماع كانكون مخيبا للآمال ولكنه لم يكن انهيارا. فبرنامج العمل لا يزال في محله، ويستكشف أعضاء منظمة التجارة العالمية بالفعل سبل دفع العملية إلى الأمام. والخطوة المنطقية الأولى هي تحديد أصعب المجالات في اجتماع كانكون، وجعل الوفود تناقشها مرة أخرى في أقرب وقت ممكن – بعبارة أخرى، إعادة الناس إلى العمل.

وهذا هو ما يفعله بالضبط كل من المدير العام ورئيس المجلس العام. وبناء على الولاية التي أعطاها الوزراء للمسؤولين من الوزراء في اجتماع كانكون لمواصلة العمل بشأن القضايا المعلقة بشعور جديد من الإلحاح والرغبة في تحقيق الهدف، توصل السيد سوباشاي والسفير كاستيلو إلى اتفاق فيما بين الأعضاء على إجراء مشاورات جديدة تهدف إلى إعادة تنشيط العملية.

وفي هذه المشاورات، سيكون التركيز على أصعب القضايا: مسائل سنغافورة والزراعة ومبادرة القطن والوصول إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية. ونأمل في إحراز تقدم جيد قبل اجتماع كبار المسؤولين في جنيف في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر.

وقد أظهر لنا اجتماع كانكون، بطريقة قاسية نوعا ما، أن برنامج الدوحة الإنمائي طموح ومعقد للغاية. وفي الوقت نفسه، ذكّرنا الوزراء إعادة تأكيدهم لكل إعلاناتهم وقراراتهم في الدوحة، بما لتلك المطامح من أهمية وشأن، وحقيقة أن هناك الكثير من التحديات في المفاوضات.

ويجب أيضا أن نستفيد من الدروس التي تعلمناها في اجتماع كانكون وأن نعي الضغوط الجديدة التي اتضحت في الاجتماع. فقد شهد اجتماع كانكون ظهور تجمعات جديدة وشهد تكتل البلدان بصورة لم يسبق لها مثيل من أجل تعزيز مصالحها المشتركة. وهذه التحالفات الجديدة والحقيقة البسيطة المتمثلة في أن البلدان النامية تزيد من نشاطها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، تضيف كثيرا تعقيد مهمتنا الناتجة عن مؤتمر الدوحة. ويجب أن نقر بالتعقيد المتزايد وأن نكفل مراعاته على نحو ملائم في برنامج عملنا.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالصوت الأوثق الذي تجده البلدان النامية في مفاوضاتنا وأيضا بالفرصة المتاحة لضمان أن تكون الجولة شاملة من حيث المضمون والمشاركة.

وأمامنا فرصة حقيقية لإعادة تنشيط عملية الدوحة بنهاية العام. ولكن سيعتمد النجاح على الإرادة السياسية لجميع أعضاء المنظمة. ويجب ألا ننسى أن أعضاءنا في منظمة التجارة العالمية، هم إلى حد كبير أعضاء الأمم المتحدة الذين حددوا المسار نحو إيجاد عالم جديد بحلول عام ٢٠١٥. والتصميم الذي أظهروه في مفاوضاتنا جزء من رحلة أكبر تقوم بها البشرية بأسرها ولصالحها.

ولا يزال من الممكن أن نصل إلى المقصد الذي حدده الزعماء في مؤتمر قمة الألفية. ولكن يتعين علينا أن نتحرك بسرعة. فلا يزال نصف سكان العالم يناضلون من أجل العيش بأقل من دولارين يوميا. ويجب أن نستجيب لمحنتهم.

إن هذا الحوار الرفيع المستوى فرصة لتذكير أنفسنا لماذا حددنا المسار الذي حددناه، وأن نعيد الالتزام بهذه الرحلة العظيمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد روبرتو ريكوبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

السيد ريكوبيرو (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (تكلم بالانكليزية): كان توافق آراء مونتيري نهجا شاملا لمشاكل التمويل من أجل التنمية. ووفر مجموعة من العوامل الضرورية لكفالة الدعم المالي من أجل النمو الدائم والمستدام. ومع ذلك، لم يوفر توافق الآراء مخططا يكفل النمو الاقتصادي والتنمية. وهو لم يكن نقطة وصول ولكن كان نقطة انطلاق لعملية مستمرة – هو عمل قيد الإنجاز يجب أن يتكيف مع التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي.

ويسر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه شارك في العملية التي أدت إلى إصدار تقرير الأمين العام الذي نحن بصدد استعراضه، ونحن مستعدون لمواصلة مشاركتنا في مجالات قد تثبت فيها إسهاماتنا أنها مفيدة. والتحدي الذي نواجهه اليوم هو، أولا، أن نوجد تمييزا واضحا بين تنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مونتيري، ومتابعة التغيرات الحاصلة في المجالات الذي يلزم فيها تمديد وتوسيع توافق آراء مونتيري.

وعند تقييم ما نحرزه من تقدم، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الزخم الذي حفز على عقد مؤتمر لتمويل التنمية نشأ أصلا من مشكلة النقل السلبي الصافي للموارد الحقيقية، التي عاناها العديد من بلدان أمريكا اللاتينية في أعقاب أزمة الدين التي شهدها عقد الثمانينات. والذي أطلق عليها فيما بعد ''العقد الضائع'' للتنمية. وكما أشار الأمين العام في ملاحظاته، فإن التدفقات المالية الصافية في الفترة الأخيرة ما برحت تتجه من العالم النامي إلى العالم المتقدم النمو. والواقع أننا على الأرجح سنشهد، كما قال الأمين العام، سابع سنة على التوالي للتدفقات الصافية السلبية للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، الأمر الذي يوحي بأننا قد نشهد ''عقدا ضائعا'' آخر.

ومن دواعي الأسف أن بعض البلدان – مثل الأرجنتين وبوليفيا – التي بكرت بتنفيذ التدابير التي أدرجت أخيرا في توافق الآراء تشهد الآن مستويات معيشية تقل كثيرا عما كانت عليه في ''العقد الضائع''، وتجد نفسها مستبعدة من إمكانيات التمويل الخارجي – وليس ذلك بفضل الإصلاحات التي كان لا مفر من أن تعتمدها، بل على الرغم من اعتمادها تلك الإصلاحات. ومن المشجع أن صندوق النقد الدولي تمكن من الموافقة على مد برنامج الدعم الذي ينفذه حاليا ليشمل الحكومة الأرجنتينية الجديدة، إسهاما منه في برنامجها للإنعاش الاقتصادي. ولكن الأكثر من ذلك أهمية هو أن يسارع المجتمع الدولي ببذل جهد متضافر لدعم بوليفيا في الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها حاليا، إذا أردنا لذلك البلد أن يتحاشى تدهور الاستقرار الداخلي الذي شهدته الأرجنتين وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، والذي يمكن أن ينتشر بسهولة إلى مناطق أخرى ما لم يتم وقف هذا الاتجاه.

أما النقطة الوحيدة المضيئة نسبيا في التدفقات المالية لأغراض التنمية، فهي أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ظلت إيجابية على الرغم من تراجع التدفقات الأخرى. غير أنها تدنت بشكل ملحوظ برغم التدابير التي اتخذها البلدان النامية في أعقاب مؤتمر مونتيري لجذب واستيعاب تدفقات متزايدة من الاستثمار المباشر الأجنبي. وهذا يذكرنا مرة أخرى بالطبيعة الكلية لمناقشاتنا، حيث أن التدني في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي يرجع في معظمه، على ما يبدو، إلى التدني الحاصل في النمو العالمي – وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، مما يوحي بوجود علاقة متبادلة بين الطلب على المستوى العالمي والتدفقات المالية العالمية. وعندما

تنكمش أنشطة المستثمرين داخل بلدانهم، يقل اهتمامهم بالمشاريع الخارجية، بغض النظر عن السياسات المحلية التي تستهدف جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

ويبدو أن الشيء نفسه ينسحب على العوامل التي تؤثر على نمو التجارة العالمية الذي فاق منذ عدة سنوات نمو الدخول على مستوى العالم. ونتيجة لتباطؤ التوسع في التجارة العالمية تراجع النمو في تلك التجارة بالتوازي، بدرجة أو أخرى، مع التدني في تدفقات رأس المال. وهذه العلاقة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأسعار السلع التصديرية الرئيسية لأكثر البلدان ضعفا من بين أقل البلدان نموا، وكذلك بالنسبة لمعظم اقتصادات البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، أود استرعاء انتباه الأعضاء إلى ملخص المناقشة التي أجراها مؤخرا فريق الجمعية العامة بشأن السلع الأساسية، والذي سيحيله رئيس الجمعية إلى اللجنة الثانية.

ولئن كان من الصحيح أن النمو العالمي هو الذي سيحفز توسيع التجارة – وليس العكس – فلا مفر من استئناف المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية من النقطة التي توقفت عندها في كانكون، بغية الوفاء – في الوقت المناسب وبمستوى الطموح المطلوب – بالوعود الإنمائية التي قطعت في إعلان الدوحة.

وهناك علاقة متبادلة بالغة الوضوح بين النمو على الصعيد العالمي والنمو في التجارة والتمويل، الذي يعتبره توافق الآراء الأساسي لزيادة الموارد المالية لصالح البلدان النامية؛ وهو مجال يمكن أن يؤدي فيه تعزيز تنسيق وتماسك السياسات العامة إلى مزيد من الفوائد التي تعم الجميع. وقد يتطلب ذلك تحليل السياسات الوطنية ليس فقط من حيث توافقها مع الأهداف الرامية إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي المحلي، بل أيضا من حيث إسهامها في استقرار النمو العالمي.

وقد دأب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إبراز ضرورة تحسين تنسيق السياسات فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية، بغية القضاء على أوجه الخلل الرئيسية في الاقتصاد الكلي، التي تشكل السبب الأساسي في سرعة تقلب أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية، مما يعوق استمرار التدفقات التمويلية إلى البلدان النامية. وكجزء من الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتي توجت بتوافق آراء مونتيري، نحتاج جميعا إلى العمل بمزيد من الجد لتطوير سياسات تتناسق مع الهدف الثنائي ألا وهو ضمان الاستقرار الداخلي والاستقرار العالمي.

وكان رصد تناسق السياسات الوطنية المتعلقة بنمو العمالة من بين الولايات كان من المقرر أن يكلف بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ أكثر من ٥٠ سنة، بموجب ميثاق هافانا الذي، كما تتذكر الجمعية العامة، جاء نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة. ولكن ميثاق هافانا لم ينفذ على الإطلاق، والإشراف المنصوص عليه في المادة الرابعة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي كان يركز على ملاءمة السياسات الوطنية للاستقرار الداخلي، بدلا من التركيز على توافقها مع النمو العالمي. وفي ضوء الطابع التشاركي والعالمي لعملية الأمم المتحدة، يكون هذا المجال هو بحق المجال الذي يمكن فيه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من مكتب تمويل التنمية، أن يوفر محفلا مختصا لمناقشة زيادة التناسق في السياسات العامة، بما يؤدي إلى خلق بيئة نمو عالمية مؤاتية لتحقيق أهداف السياسات المحلية المحددة للبلدان النامية. والآن، ولما كان المجتمع الدولي يفكر مليا في الإصلاحات العميقة التي يطالب بها الأمين العام، فإن ذلك يمكن أن يكون بمثابة لبنة مفيدة في النظام الدولي الجديد الذي نتمنى جميعا أن نراه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مارك مالوك براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

السيد مالوك براون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور البالغ أن أخاطب هذا الجمع وأن أشارك في هذا المنبر زملائي من المؤسسات المالية الدولية، وأيضا زملائي بالأمم المتحدة. وهذا الاجتماع يبين أننا نعترف بأن هذه فترة حاسمة في جهدنا لتعبئة الموارد المالية القومية والدولية الضرورية لإقامة عالم أكثر عدلا وإنصافا.

اليوم، يجب أن نتذكر أن العالم أكثر تفاوتا وتعرضا للخطر من ذي قبل: إننا نعيش في عالم به ستة بلايين فرد، منهم بليون فرد يملكون ٨٠ في المائة من ثروة العالم، بينما يكافح بليون فرد آخر للعيش بأقل من دولار واحد يوميا. وذلك التفاوت هو الذي يواجهنا باعتبارنا صانعي سياسات وبشرا ذوي ضمائر، وهذا، بشكل خاص، لأن الفقر، على هذا المستوى، لم يعد من الممكن تحمله؛ ولا ينبغي تحمله. ونحن، على عكس الأجيال السابقة، نملك الوسائل العالمية، والمعرفة وسجل نجاحات في مجال التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقت عليها ١٨٩ دولة عضوا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية: لخفض الفقر إلى النصف، وإزالة الجوع، وإتاحة التعليم لكل الأولاد والبنات ووقف الأزمات الصحية والبيئية الحالية بحلول سنة ٢٠١٥.

لكن، بينما تتوفر لدينا الوسائل العالمية، يمكن أن تكون الإرادة السياسية غريبة الأطوار. في الأسبوع الماضي، شهدنا في مدريد تعبيرا غير عادي عن الإرادة السياسية في التعهد بجميع الأموال لمساعدة شعب العراق. وقد لاحظت في ذلك الاجتماع أننا إذا تمكنا من إظهار تلك الإرادة نفسها باستمرار، بنفس الاستعجال والتركيز، لمواجهة احتياجات البلدان الفقيرة المستمرة، لكان بوسعنا أن نوفر الموارد ونقوم بإصلاح السياسات في الشمال والجنوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥.

لقد كان مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية مناسبة فريدة من نوعها: تحقق توافق آراء سياسي جديد بشأن كيفية تمويل التنمية وحل مشاكل الفقر المدقع الموجود لدينا الآن. وتم التوصل إلى اتفاق عالمي مبني على شراكة يُضاهى فيها الإصلاح السياسي والاقتصادي المستدام، والمزيد من الاستثمار الخاص وترشيد الحكم من جانب البلدان النامية، بدعم مباشر من العالم المتقدم النمو في شكل تجارة، ومعونة واستثمار.

في أعقاب مونتيري عُكس اتجاه الانخفاض الذي ظل طوال عقد تقريبا في المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث زادت من ٥٢ بليونا في ٢٠٠١ إلى ٥٧ في ٢٠٠٢. وتبين إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعهدت بمبلغ إضافي قدره ١٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٦، بما في ذلك عدد من الترتيبات الجديدة لتقديم المعونة، مثل حساب تحدي الألفية الذي اقترحته الولايات المتحدة. ومع ذلك، حتى إذا جرى الوفاء بالتعهدات المقطوعة في مونتيري، وأنا أشك، بشكل متزايد، في أن نحقق هدفنا لعام ٢٠٠٦، فإن الإجمالي سيظل أقل من متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية التي تقدر بمائة بليون دولار – وهذه عملية حسابية قام بها الرئيس زيديلو رئيس المكسيك السابق، ووزير مالية الولايات المتحدة السابق السيد بوب روبين.

وحتى لو افترضنا أن البلدان النامية تزيد مواردها الداخلية، وتتبع سياسات اقتصاد كلي جيدة وتتصدي للفساد، فإن النصف الثاني من الصفقة – الموارد الدولية المتزايدة من أجل التنمية – ليس موجودا بعد. لقد كان من

العناصر الأساسية للالتزامات المقطوعة في مونتيري توافق الآراء بشأن أهمية الشعور بملكية البلد، الذي ينعكس في الاستراتيجيات الإنمائية المملوكة على المستوى الوطني، بمساندة الدعم الدولي.

وعملت منظومة الأمم المتحدة، في إطار التنسيق الشامل لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي أرأسها، عملا جادا لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وحققنا دفعة كبيرة لتقديم مساعدة منسقة محددة، على المستوى القطري، ومتوائمة بشكل واضح مع الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نعمل بشكل وثيق أيضا مع البنك الدولي لإدماج تلك الأهداف في أوراق الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وسوف تولد أوراق الاستراتيجيات التي أعدت بدافع من الأهداف الإنمائية للألفية نوع من الاستراتيجيات الاقتصادية المساندة للفقراء التي نريد، نحن جميعا هنا في الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية الدولية، أن نراها.

وتتابع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا الالتزامات التي قطعت في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنسيق، الذي عقد في روما في شباط/فبراير من هذا العام، لتنظيم إجراءات وممارسات المانحين القائمة على مبدأ الملكية الكاملة للبلد، الذي له أيضا دور حيوي يقوم به في تنفيذ اتفاق آراء مونتيري، وتحقيق سياسة تعاون إنمائي موجهة نحو النتائج.

لكن نجاح أو فشل رؤية مونتيري في مجموعها يعتمد أساسا على رؤية أكبر للشراكة العالمية. وقد تكون الأهداف الإنمائية للألفية هي الأمثل التصاعدي من القاعدة إلى القمة لتحقيق التنمية بتركيزها الواضح على الموارد المالية، ومسائل الصحة، والتعليم والبيئة المستدامة التي تجعل هدفها الإنسان؛ لكن تلك الأهداف أيضا جزء من رؤية عالمية تحدد التزاما متبادلا بالتقدم يُعقد على أعلى المستويات السياسية، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وأيا كان مدى نجاح وتركيز الإصلاح الذي تقوم به البلدان النامية على الأهداف الإنمائية للألفية، وأيا كان مدى تنسيق دعم البلدان المتقدمة النمو والمجتمع المدني، فإن الأهداف السبعة الأولى لن تتحقق ببساطة إذا لم يقم المانحون بدورهم بشأن الهدف الثامن. فالمساعدة الإنمائية، والاستثمار، وكما سمعنا اليوم، التجارة، لها كلها أهمية حاسمة للبلدان النامية. والحقيقة، أن الفشل في كانكون في الاتفاق على السياسات الضرورية لوضع استراتيجية مشروعة للتجارة العالمية لصالح الفقراء التزمت بتحقيقها خطة الدوحة الإنمائية، كان خطوة إلى الخلف مخيبة للآمال فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المقطوعة في مونتيري. وقد استمعت بعناية إلى ما كان على زميلي من منظمة التجارة العالمية أن يقوله، وآمل أن يكون من الممكن عكس اتجاه هذا.

يجب علينا جميعا الآن أن نلتزم من جديد بروح تلك الشراكة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة التي شاهدناها في مونتيري. وعلينا ألا نطفئ ذلك التوهج. ويجب أن نمضي قدما إلى تحقيق هدفنا المشترك، كما نص على ذلك توافق آراء مونتيري:

> ”القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع التنمية المستدامة فيما نحن نتقدم باتجاه نظام اقتصادي عالمي أبوابه مفتوحة أمام الجميع وقائم على العدل تماما“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جون لينتجر، نائب رئيس المصرف الإنمائي الآسيوي للشؤون المالية والإدارية.

السيد لينتجر (مصرف التنمية الآسيوي) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مصرفي التنمية الأفريقي والآسيوي، اسمحوا لي أن أقول أولا إن من دواعي الشرف والسرور لي أن أكون هنا اليوم. ونحن نقدر اعتراف الأمم المتحدة بأهمية المصارف الإنمائية الإقليمية في توافق آراء مونتيري وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد كان توافق آراء مونتيري بداية للعمل – سواء في تحقيق توافق آراء بشأن إطار لتمويل التنمية أو في إضفاء مزيد من الشمول على المناقشات، مثل مناقشتنا اليوم.

إن الصفات الخاصة المميزة للمصارف الإنمائية الإقليمية توفر مزايا في التصدي لمشاكل التفاوت في التنمية. وأربع من هذه الصفات ذات أهمية خاصة.

أولا، أننا، باعتبارنا مؤسسات إقليمية، نعمل في شراكة وثيقة مع العديد من الممثلين من بلداننا النامية الأعضاء. وهذا يمكننا من مواصلة قيادتنا في مجالات هامة مثل الحكم السليم، ومكافحة الفساد، وتعزيز الوعي بالمنظور الجنساني في التنمية.

ثانيا، إننا مكلفون، بموجب مواثيقنا، بدعم التكامل والتعاون الإقليميين. وتيسير التجارة على المستوى دون الإقليمي عنصر هام من عناصر المصرف الإنمائي الآسيوي. وقد انتشلت البلدان في منطقتنا، وكثير منها في آسيا، نفسها من الفقر عن طريق التجارة. ويكمل عملنا في هذا المجال الجهد الرامي إلى تحقيق مزيد من التكامل العالمي ويسانده.

ثالثا، ندعم تطوير المشاريع الرامية لتحقيق الخير العام على الصعيد الإقليمي، من قبيل استحداث نُهج صالحة للتطبيق في عدة بلدان لمعالجة الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، ووقف تيار الاتجار بالنساء والأطفال في آسيا.

رابعا، تتمتع المصارف الإنمائية الإقليمية أيضا بالولاية اللازمة لتوجيه تأكيد خاص واهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأصغر حجما في مناطقنا. ويغلب أن تكون هذه البلدان هي أيضا أفقر الدول، وكثيرا ما يكون صوتها أضعف الأصوات في النظام الدولي، مع أنها تجابه أشد الصعوبات في الوفاء بأهدافها الإنمائية. ونحن نولي الاهتمام ونبرز بشكل خاص احتياجات هذه البلدان في برامجنا واستراتيجياتنا.

ونرى أن هذه الصفات ليست مفيدة فقط للمصارف الإنمائية الإقليمية وإنما أيضا للمجتمع الإنمائي الواسع، في تنفيذ توافق آراء مونتيري وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعناها في مونتيري، فنتخذ خطوات خاصة. ونحن نشحذ تركيزنا على النتائج؛ وبرامجنا القطرية تواكب الاستراتيجيات القطرية لخفض الفقر التي تشدد على تحقيق الأهداف؛ ونحسن نظم الرصد والتقييم لدينا على جميع الأصعدة. كما أننا نوائم بنشاط ما بين إجراءاتنا وعملياتنا التنفيذية وبين مؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية ونوائم بينها داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونحن الآن نعالج مسائل استدامة التنمية ومسائل القدرة على احتمال الديون. فقد ينجم في المستقبل عن الحاجة إلى التمويل الخارجي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الدخول المنخفضة، وبخاصة في كثير من البلدان في أفريقيا، أزمات متعلقة بالديون في غياب تنفيذ توافق آراء مونتيري. وندعو هنا إلى تقديم مزيد من المنح والتمويل الميسر لتلك البلدان، وقد اتخذ المانحون خطوة هامة في الاتجاه الصحيح بالاتفاق على مرفق للمنح في سياق الجهود التي يبذلها صندوق التنمية الأفريقي لتعبئة الموارد.

كما يجري التوسع في البرامج الإقليمية والخاصة بأقطار معينة في مجالات التمويل الداخلي والتجارة الداخلية. إذ سيشكل الاستثمار المباشر الأجنبي وحشد الموارد المحلية

والنمو من خلال التبادل التجاري عناصر هامة للتمويل من أجل التنمية خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وتعمل مصارف التنمية الإقليمية مع البلدان على تحسين مناخ الأعمال التجارية، وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بمرفقي الضرائب والجمارك. ونعمل كذلك على تعزيز الحكومات في مجالات التخطيط فيما يتصل بهذه الموارد واستعمالها والمساءلة بشأنها.

وتقديرا لأهمية جميع الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، نزيد المشاركة وإبداء الرأي في مشاريعنا وبرامجنا واستراتيجياتنا. ويعني هذا على الصعيد القطري قدرا أكبر من احتواء المجتمع المدني والأطراف المعنية، بينما يعني على الصعيد المؤسسي قدرا أكبر من التوعية والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن إتاحة مزيد من سبل الحصول على المعلومات عن منظماتنا وعملياتها.

ونشارك أيضا بنشاط أكبر في المحافل العالمية المعنية بالتمويل لأجل التنمية. وقد ساعد توافق آراء مونتيري على توفير مكان وصوت لمؤسساتنا. ونحن، بوصفنا مصارف للتنمية الإقليمية، نعتزم استغلال تلك المساحة لتعزيز المنظورات الإقليمية في المناقشات والالتزامات الجارية.

وختاماً، نعرب عن تقديرنا لقيادة الأمم المتحدة في تمويل التنمية، وندعم روح التماسك التي أوقدت جذوتها مونتيري. ونرجو أن تستمر هذه الجهود في الإثمار في حل مسائل تمويل التنمية وفي الإبقاء على الاهتمام بأهمية الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بوصفنا مصارف إنمائية إقليمية، ملتزمون بأداء نصيبنا في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ميرفت التلاوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

السيدة التلاوي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بصفتي المنسقة الحالية بالنيابة عن اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وهي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

واسمحوا لي أولا بالإعراب عن امتناني للجمعية لدعوتها اللجان الإقليمية إلى الاشتراك في هذه المناقشة. والواقع أن اللجان الإقليمية كانت مشتركة في عملية مونتيري منذ البداية وما زالت مشتركة في عملية المتابعة لمؤتمر مونتيري.

ووفقا لتكليفنا من قِبل الجمعية العامة واللجنة الخاصة بكل منا، تشترك جميع اللجان الإقليمية عن كثب في عملية التمويل لأغراض التنمية، بكل من مرحلتي التحضير والمتابعة لمؤتمر مونتيري. وما برحت اللجان نشطة في تقديم الدعم لجهود دولها الأعضاء من أجل تعزيز المفاوضات الناجحة في جولة الدوحة وتيسير الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية التي لا تزال خارج فلكها. ولعل ما هو أهم من ذلك أن اللجان الإقليمية بفعل قدرتها الداخلية المتعددة التخصصات معدّة على نحو فريد لتحقيق التكامل بين تنفيذ توافق آراء مونتيري وتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الأخرى، وخاصة مؤتمر قمة جوهانسبرغ، ولمعالجة هذا التنفيذ على أنه بحق جدول أعمال للتنمية.

وكما يدرك الأعضاء جيدا، فإن التحليلات والإجماليات العالمية، رغم أهميتها في حد ذاتها، كثيرا ما تعطي صورة ناقصة وتخفي بعض الحقائق الصارخة، فتجعل بذلك من الضروري الأخذ بنُهج إقليمية ودون

إقليمية. ويمكّننا القرب إلى الميدان أيضا من الاضطلاع بمزيد من التحليلات المتعمقة وبيسر تبادل الخبرات، سواء على الصعيد الإقليمي أو بين الأقاليم.

وكما يشير تقرير الأمين العام الحالي عن إعلان الألفية (A/58/323)، فإن ٣٧ بلداً من بين ٦٧ بلدا كانت المعلومات متوافرة بشأنها مرت بمعدلات فقر متزايدة خلال فترة التسعينات. وقد ساءت الحالة في كثير من البلدان النامية نتيجة الهبوط في الاقتصاد العالمي مؤخرا. فتدهورت حالة الفقر في جميع المناطق باستثناء شرق آسيا وجنوب شرقي وجنوب آسيا. وحتى في مناطق آسيا التي كان أداؤها أفضل نسبيا، لا تزال توجد جيوب عديدة تعاني من الركود أو هي في حال أسوأ بالأرقام المطلقة.

جرى التأكيد في توافق الآراء في مونتيري على أن التجارة محرك النمو. ومن المهم للغاية تحسين سبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق. ويقتضي هذا على وجه الخصوص إلغاء الإعانات التي تشوه التجارة، وتقليص تدابير دعم الزراعة في البلدان النامية. وبالنسبة للتعاون المالي، من الواضح تماما أنه ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة عن مستوياتها الحالية لتتاح لنا فرصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

والحقيقة أن التنمية تحتاج تمويلا واستثمارا، والأهم من كل هذا، فرصا للتجارة، لسوء الطالع لا يبدو أن أيًّا منها سيتحقق قريبا في معظم المناطق النامية. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن صافي نقل الموارد إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي سيكون سالبا للسنة الخامسة على التوالي. وفي أفريقيا، تشير بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن كل دولار يدخل أفريقيا يخرج منه في نفس السنة ٨٠ سنتا تقريبا على هيئة هروب لرأس المال، مما يوحي بهروب رأس المال على نطاق واسع، مما يوحي بأن الدين يدعم هذا الهروب. وفي غرب آسيا، يهرب رأس المال بمبالغ ضخمة. وكان نصيب غرب آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٢ نسبة ضئيلة، لا تصل إلى ٠,٧ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ووجهت هذه الاستثمارات إلى عدد محدود من القطاعات، وهي على وجه التحديد النفط والغاز والسياحة. وانخفضت المدخرات الوطنية والاستثمار الأجنبي، وكذلك معدل النمو بصورة عامة، نتيجة للصراع والحرب وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. فضلا عن ذلك، عانت جميع المناطق النامية من مستويات دين عام أعلى منها في أي وقت مضى، مما يعني قدرة أقل كثيرا على المناورة في السياسة العامة.

إلا أنه توجد بعض المبادرات الإيجابية الجديدة التي ستستهل قريبا على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وافق ١١ مصرفا مركزيا في منطقة المحيط الهادئ الآسيوية على تجميع بليون دولار أمريكي من احتياطياتها بالعملات الأجنبية لإنشاء صندوق سندات آسيوي. ومنذ ذلك الوقت، ووزراء مالية هذه البلدان منهمكون في التخطيط لإنشاء أسواق السندات بالعملات المحلية للاستفادة من الوفورات الضخمة لاستثمار تلك المنطقة. وفي أفريقيا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لقيت الجهود التي تبذلها البلدان لتهيئة مناخ يمكّن من تحقيق التنمية المستدامة مزيدا من الزخم. ونجحت عدة بلدان أفريقية أيضا في بدء عملية إنشاء أسواق رأس المال.

وكانت أمريكا اللاتينية رائدة في إجراء التجارب الناجحة، بطرق ابتكارية لمعالجة مشكلة المعاشات التقاعدية التي تلقي بظلال كثيفة على معظم بلداننا، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. كما أن المصارف وصناديق التنمية العربية زادت من تمويلها للبنى الأساسية والمشاريع الكبيرة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

في جميع المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، تكتسب تحركات التكامل الاقتصادي زخما جديدا. ويوجد تسليم على نطاق واسع بأن النظام الذي يستند إلى شبكات من المؤسسات العالمية والإقليمية، وتوفر له الأمم المتحدة منبرا مثاليا، سيكون أكثر كفاءة وإنصافا.

يجب أن نولد زخماً جديداً لتسريع التنمية على الصُعد القطرية والإقليمية والعالمية، ويجب أن نبقي مصالح واحتياجات البلدان النامية في الطليعة. ويتعين علينا أن نزيد زيادة كبيرة تدفق الموارد المالية، من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية ورأس المال الخاص، إلى البلدان النامية، وأن نزيل في نفس الوقت القيود المفروضة على صادراتها، لا سيما من المنتجات الزراعية.

في الختام، أود أن أشير إلى أن متابعة توافق آراء مونتيري تمثل بالنسبة لنا جميعا في اللجان الإقليمية الخمس مجالا للنشاط المركز ذي الأولوية العالية في برامج عملنا أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما أننا نعطي، في اللجان الإقليمية، أولوية عالية للأهداف الإنمائية للألفية والتكامل الإقليمي. وسنواصل، نحن في اللجان الإقليمية، العمل بجد على جميع هذه الميادين وعلى المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية، من خلال التحليل المتعمق وبناء القدرات وتشاطر أفضل الممارسات وتبادل الخبرات، وتوفير الخدمات الاستشارية وتشجيع الحوار بشأن السياسات العامة. باختصار، تعتزم لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس اعتزاما قويا أن تظل مهتمة بهذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الممثلين الآن للذهاب إلى قاعة الاجتماعات ٤ من أجل الحوار التفاعلي غير الرسمي من الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.